الأزهر إبان الحكم العثمانى
(٩٢٣ - ١٢١٣هـ/ ١٥١٧ - ١٧٩٨م)

عندما تولى السلطان الأول الخلافة بعد أبيه السلطان بايزيد الثانى (٨٨٦-٩١٨هـ/ ١٤٨١ - ١٥١٢م) خالف عن سنته، بل خالف عن سنة أسلافه من سلاطين الدولة العثمانية، وخالف عن دستورها، الذى حدد صراحة مناطق الحرب، ومناطق السلام، فمناطق الحرب هى ديار الكفر، ومناطق السلام هى ديار الإسلام. ذلك أنه بينما عضد بايزيد الثانى دولة المماليك فى مصر والشام والحجاز، فدعمها بالقادة والجند والسفن والسلاح، كى تثابر على جهادها البرتغاليين فى المحيط الهندى وخليج عدن والبحر الأحمر، كأنما أراد أن يبرهن على وحدة العالم الإسلامى تلقاء الأطماع الصليبية؛ فإن ابنه السلطان سليم لم يقنع بغزو فارس فى سنة ٩٢٠هـ/ ١٥١٤م، وإنما اتجه إلى الحدود الشمالية لدولة المماليك.

ولقد عاب عقلاء المؤرخين العثمانيين ووزراءهم وقادتهم على السلطان سليم توجهاته الحربية، فهو بدلًا من أن يجاهد فى أوروبا يغزو الشرق الإسلامى، وأرجعوا هذا إلى خلق عدوانى تأصل فى نفسه، ونم عنه معظم أعماله. زد على هذا أنه لم يكن هناك أمر شرعى يعطى سليمًا الأول الحق فى غزو دولة المماليك، ذات المذاهب السنية الأربعة. والتابعة للخلافة العباسية، التى جاهدت الحملات الصليبية الأوروبية فى البحرين الأبيض المتوسط والأحمر، والمحيط الهندى، وخليج عدن.

لكل هذا كان السلطان سليم الأول عند علماء الأزهر «قائد الفئة المسلمة الباغية». فأعملوا النص القرآنى الكريم: ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٩﴾ ﴾ الحجرات الآية ٩. ولم يكن أمام علماء الأزهر سبيل لإصلاح ذات البين بين الفئتين، فخرجوا ومشايخ العلم يرافقون السلطان قنصوة الغورى، زاحفًا بقواته إلى حلب يدافع عن حدود دولته. وخرج معهم قضاة المذاهب الأربعة والوعاظ والأئمة ومشايخ القراء والمؤذنون، وانضم إليهم الخليفة العباسى المتوكل على الله، معتبرا نفسه من العلماء.

لكن الدوائر دارت على السلطان الغورى وصحبه فى موقعة «مرج دابق» الشهيرة بالشام سنة ٩٢٢هـ؛ وقتل فيها عدد هائل من العلماء والقضاة والأئمة والقادة والجنود المماليك، وعلى رأسهم السلطان الغورى. وكان فى الأسر قضاة المذاهب الثلاثة: الشافعى. والمالكى. والحنبلى، أما الحنفى فقد انسحب فيمن انسحبوا إلى الجنوب تجاه مصر. وواصل سليم الأول زحفه صوب مصر، وانتصر على المماليك فى موقعتى «غزة» و«الريدانية» المعروفة فى نفس السنة، فانفتحت تلقاءهم السبيل إلى القاهرة، فدخلوها فى المحرم سنة ٩٢٣هـ/ يناير ١٥١٧م.

ولعب علماء الأزهر دورا رئيسا فى تعبئة الشعب المصرى ضد الغزو العثمانى، فالعثمانيون هم «الفئة الباغية» التى ينبغى قتالها. وكان من أبرز علماء الأزهر الذين ألهبوا عواطف الجماهير الشيخ الإمام يحيى بن العداس خطيب جامع شيخو بالقاهرة، فأعلن بغى السلطان سليم وجنده، وأيد حق السلطان طومان باى، فهو الحاكم الشرعى، وتبعه خطباء مساجد القاهرة الكبرى وجوامعها.

وفى الحق كان السلطان طومان باى من أفضل من عرفت مصر من الحكام المماليك، وكان يحب مصر حبًا لا شـائبة فيه، وبادله المصريون حبًا بحب، فكانوا يدافعون عن وطنهم وعنه ضد بغى سليم الأول وعدوانه، وقاوموا مقاومة باسـلة بارعة رائعة، وانتصروا على البغاة فى معظم مناطق القاهرة، وتساقط مـن العثمانيين القتلى والجرحى، حتى أصبحت أزمة الأمور بيد المصريين، وأصبح العثمانيون مطلوبين، بعد أن كانوا طالبين». على قول المؤرخ الحنفى فى ذلك الزمان ابن إياس.

لكن «الكثرة تغلب الشـجاعة»، كما تقول العامة فى مصر: فاسـتطاعت قوات سليم الأول بكثرتها الكاثرة، ومدافعها وبنادقها أن تقهر المقاومة بعد حين، واضطر السـلطان طومان باى أن يتقهقر بمن بقى من جنده إلى شرق النيل. وهنالك خاض سـت معارك ضد العثمانيـين الذين تابعوه، فانتصر فى خمس منها، لكنه هزم فى النهاية فى موقعة «أم دينار» فى ربيع الأول سـنة ٩٢٣هـ/ أبريل ١٥١٧م. وأسره وبعض كبار قادته العثمانيين. وكانت النهاية الحزينة الدرامية بشـنق السـلطان طومان بـاى وتعليق جثته على «باب زويلة».

وبهذا انتهى عصر دولة المماليك البحرية والشركسـية، التى حكمت مصر والشام والحجاز واليمن نحوًا من ٢٦٧ سنة ميلادية، وانفصمت عرى الوحدة بين مصر والشام، وولى شريف مكة وأميرها وجهه شطر الدولة العثمانية بدلًا من مصر. وأضحت مصر قلب العروبة التى كانت مقبرة للغزاة: تقهر ريتشارد قلب الأسد فى الشام وتستخلص بيت المقدس، وتأسر لويس التاسع الصليبى فـى المنصورة، وتبيد هولاكـو ومغوله فى عين جالوت، نعم، أضحت البطلة ولاية عثمانية!!

واتخذ العثمانيون سياسة الاستعلاء على الشعب المصرى؛ فلم يخالطوه أو يحاولوا ربطه بالحضارة العثمانية، على النقيض من السياسة التى اتخذها العرب عند فتحهم مصر، منطلقين من جوف الجزيرة العربية، رافعين راية الإسلام، فتزوجوا المصريات، وانسابت دماؤهم فى العروق المصرية، وتقاربت العادات والتقاليد، وانصهروا مع المصريين فى بوتقة واحدة: بوتقة الإسلام والعروبة، وكان من نتائجها أن دان أغلب الشعب المصرى بالإسلام، وأصبحت اللغة العربية لغة مصر الرسمية والشعبية مع لهجات ممتزجة بها. واكتفى العثمانيون فى تعاملهم مع المصريين بورقة برهنت على كونها رابحة، هى «الوشيجة الدينية» التى تربط العثمانيين والمصريين، مستغلين تغلغل الشعور الدينى فى نفوس المصريين.

ومن ثم جعلت الدولة العثمانية تظهر اهتمامًا بالغًا بالمحافظة على التقاليد الإسلامية وبالمساجد، وبإقامة الاحتفالات العامة فى المناسبات الدينية، مما جعل علماء الأزهر وشعب مصر المتدين يسرع فى أن يأنس إليها. وهى تعلن أنها دولة من دول الخلافة الإسلامية، بل أكبرها وأقواها على الإطلاق، وهى سنية المذهب، تذب عن العالم الإسلامى وتذود عن حدوده أطماع الصليبيين، وترفع لواء الجهاد الإسلامى فى البر والبحر، وتعلى أركان الشريعة، وتحمى الحرمين الشريفين، وتلبى مطالبهما ومطالب من جاورهما، وتدعمها وتعلى من شأنهما، وتشيد الجوامع والمدارس، وترصد لها الأوقاف، وتجل العلماء، بل وتقدمهم على الأمراء.

ولعل المرء يتساءل إن كانت الدولة العثمانية صادقة فعلًا فى كل مازعمته، نقية السريرة فى كل ما تدعيه، فلم كان الاستعلاء والتنفش على المصريين؟ أو ليس من مبادئ الدين الإسلامى، الذى تدعى رفع لوائه والمنافحة دونه:

«إن أكرمكم عند الله أتقاكم»؟! أو ليس منه: «لا فرق بين عربى وعجمى إلا بالتقوى»؟! أو ليس فيه «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه»؟! أو لم يرد به: «الناس سواسية كأسنان المشط»؟!.

مهما يكن من شىء، لقد أفاد الأزهر من سياسة الحكم العثمانى، لجملة أسباب، منها كما ذكرنا ورقة "الوشيجة الدينية" فكان لزاما عليهم إظهار الاهتمام بالأزهر، ومنها أنهم كانوا من أشد أهل السنة تعصبًا لمذهبهم، فهم. على سبيل المثال- خاضوا حروبًا ضارية ضد الدولة الصفوية، التى أسسها إسماعيل الصفوى فى فارس، ومنها أن الأزهر- كجامعة- اجتذب إليه أفواجاً من الطلاب العثمانيين، نهلوا منه العلم ثم نقلوه إلى بلادهم، كما شد إليه جمهرة من أعلام العلماء العثمانيين، تصدروا الحلقات فى التفسير والحديث والنحو والبيان والفلسفة والمنطق، ومنها أنه كان من خصائص الحكم العثمانى قلة التدخل الحكومى، فلم يكن ينتظر من الحكومة العثمانية أن تتدخل فى شئون الأزهر، وإذا كانوا قد فرضوا اللغة التركية لغة رسمية، فى دواوين الحكومة، فهم لم يتجاسروا على فرض اللغة التركية لغة للدراسة بالأزهر، ولا هم حتى قرروا الدراسات التركية من لغويات، أو نحو، أو صرف، أو بلاغة، أو أدب، أو فقه لغة، أو حضارة، مواد دراسية بالأزهر، ومنها أنه كان من طبيعة السياسة العثمانية حكم البلاد حكمًا غير مباشر، وربما كان هذا مستمدًا من طبيعة الاستعلاء فى نفوس العثمانيين، فهم لم يتصلوا فى حكمهم- غالباً- بالجماهير اتصالاً مباشرًا، وإنما كان الملتزم فى الريف هو حلقة الوصل بينهم وبين المصريين، وكان من هؤلاء الملتزمين بعض علماء الأزهر، ومنها كذلك أن السلطات العثمانية لم تنشئ معاهد أو مدارس لتعليم اللغة التركية، فلم تكن هناك معاهد أو مدارس بذرعها أن تنافس الأزهر فى نشر الثقافة الدينية أو اللغوية أو الأدبية، أو حتى تدانيه وتقاربه فيها.

كذلك، لما تكن مدارس الإرساليات المسيحية، التى أقامتها البعثات التنصيرية قد أنشئت فى مصر، وصحيح أنه كانت هناك مدارس رفيعة المستوى تتوزع على أرجاء مصر، تقوم فى رحاب المساجد الكبرى، لكن الدراسة فيها لم تكن تضارع الدراسة بالأزهر، وأشهر هذه المدارس ما كان موجودا فى طنطا ودسوق والإسكندرية ودمياط ورشيد والمنصورة والمحلة الكبرى وقنا وطهطا وقوص وقفط، أسسها ذوو البذل زلفى إلى الله، وجلس فيها للتدريس شيوخ درسوا بالأزهر، ثم ثابوا إلى بلادهم، يعيشون بين ذويهم، ويرعون مصالحهم. وكان طلاب هذه المدارس النابهون يلتحقون بالأزهر من بعد لاستكمال دراستهم. أما فى القرى والنجوع فكانت هناك الكتاتيب التى تعد صبيتها وفتيتها للدراسة بالأزهر، أو لدراسة أبسط، قوامها حفظ أجزاء من القرآن الكريم وتعلم الإملاء، وأساسيات الحساب. وكان يجلس فى صدر هذه الكتاتيب «سيدنا» الذى قضى- غالبًا- شطرًا من حياته بالأزهر، يعاونه «العريف».

وقد أدى هذا إلى التحام الجماهير بالأزهر ورجاله التحامًا شديدًا، فقد كان علماؤه وطلبته والقائمون على أمره من الجماهير نفسها، يدينون بدينهم، بل هم الحافظون لهذا الدين، ويتكلمون العربية لغتهم، بينما أصبحت التركية لغة الدواوين الرسمية. وفى الوقت الذى كانت فيه القيادة بيد العثمانيين والأمراء المماليك، الذين أبقى عليهم السلطان سليمان المشرع ليكونوا قوة تضاف إلى قوته، ودعامة قوية من دعامات الحكم العثمانى.

ويرسم الجبرتى صورة مضيئة لهذا الالتحام، وكيف كان رجال الأزهر بمثابة الملاذ أو الرداء الأخير، الذى يفزع إليه الشعب المصرى فى الملمات. فمن مآذنه كانت الدعوة إلى الثورة، ودعوة التجار إلى إغلاق حوانيتهم.

وكانت الدراسة به تتعطل تلقائياً عند وقوع أى ظلم. ومنه كانت تخرج الحشود الحاشدة يتقدمها شيخ الأزهر فى وسط علمائه راكبين البغال، ومن خلفهم ومن حولهم طلبتهم المجاورون يحفون بهم. وتولى هذه الجموع الكاثرة وجهها شطر الحاكم الظالم، طالبة فى قوة رفع الظلم، فلا يسعه إلا النزول عند رغبة الشعب. وهكذا أصبح علماء الأزهر هم الزعماء الشعبيين.

وفى الحق فإن العثمانيين أنفسهم شاركوا فى تعظيم هذه الزعامة الشعبية لعلماء الأزهر. ذلك أنه بعيد الغزو العثمانى لمصر أسس السلطان سليمان المشرع ما يسمى بـ «ديوان الباشا» أو «الديوان العالى» أو «الديوان الكبير»، أو «ديوان محروسة مصر»، كما تطلق عليه الوثائق. وكان هذا الديوان يتألف من الباشا أو كتخداه (نائبه) رئيسا، كبار علماء الأزهر، والمفتين الأربعة، وقادة فرق الحامية العثمانية، والأمراء المماليك، وكبار الموظفين مثل الروزمانجى وأمير الحج، وقاضى القضاة وهو عثمانى- وحامل الأختام، وحامل الدواة أعضاء. وعلى الرغم من أن لغة المناقشات كانت التركية، فقد كان هناك مترجم إلى اللغة العربية. وكان علماء الأزهر فى هذه المناقشات يمثلون الجبهة المصرية بإزاء هذا الحشد التركى. على أية حال كان هذا بداية إشراك العنصر المصرى فى إدارة البلاد، وقبل أن ينشئ نابليون بونابرت «الديوان». وساعد علماء الأزهر على أداء دورهم الطليعى السمعة الطيبة التى كان يتمتع بها أغلبهم. فقد كان الورع والتقوى وسمو الخلق والزهد والبر والإيثار وطهارة اليد والترفع عن الصغائر وعدم السير فى ركاب الحكام صفات جلية فى أكثرهم.

زد على هذا أنه على الرغم من كونهم يمثلون «الأرستقراطية الفكرية» فى المجتمع المصرى آنذاك تلقاء الأرستقراطية العسكرية والإدارية التى كانت

للعثمانيين والمماليك، فقد كان التواضع صفة أصلية فيهم. وقد نشأ بعضهم في فقر مدقع، لكن هذا الفقر كان شرفًا لهم، فقد استطاعوا على الرغم منه أن يتبوأوا أعلى المراكز الثقافية في عصرهم، ولعل هذه النشأة قد رسمت في أذهانهم «كرامة الإنسان»، على النقيض مما يمكن أن توحي به أرستقراطية العثمانيين والمماليك العسكرية والإدارية.

زد على كل هذه الأسباب سببًا خطيرًا ظاهر الأزهر على أن يتبوأ تلك المنزلة الرفيعة، وهو الاستقلال المالي عن الحكومة. ذلك أن أهل البذل والعطاء قد حبسوا عليه بعض الأوقاف التي كانت دارّة بالخير على علمائه وطلابه.

وبهذا عاش الأزهر بعيدًا عن الخضوع لنفوذ العثمانيين، بل لقد كان لعلماء الأزهر الجرأة التي بلغت حد تهديد الحكام بتعطيل الدراسة في الأزهر، وتأليب الشعب عليهم، إذا لم ينتصحوا أو لم يقبلوا وساطتهم. كما أن هذا أمكنهم من اختيار ما يدرسونه اختيارًا مطلقًا سواء كان ذلك متعلقًا بمواد الدراسة والبحوث والموضوعات أم كان متعلقا بالكتب والمراجع والمصادر، دون أية رقابة من الدولة التي لم تحاول أن تتدخل في شئون الدراسة بالأزهر، كما ذكرنا من قبل.

وهناك مسألة كثر فيها اللغط، يحدثنا عنها الدكتور عبد العزيز الشناوي في مرجعه الكبير «الأزهر جامعًا وجامعة». وهي أن السلطان سليم الأول أمر بترحيل صفوة علماء الأزهر إلى استانبول، وبلغت عدتهم نحوًا من ثمانمائة وألف، وليس من شك في أن هذا الإجراء حرم الأزهر من كوكبة من ألمع رجاله، بيد أن السلطان سليم قد توفي بعد هذا التصرف التعسفي بثلاثة أعوام، فيقرر خلفه وابنه السلطان سليمان المشرع إعادة جميع المصريين الذين رحلهم أبوه من مصر إلى استانبول، بفرمان في سنة ٩٢٧هـ/ ١٥٢١م، بل إن

بعض المصريين يتلكأ فى العودة، فيصدر سليمان المشرع فرمانا آخر بشنق كل ما يتباطأ فى العودة إلى مصر! ! ويصف المؤرخ الكبير ابن إياس قرار سليمان المشرع بقوله: «يعد من جملة محاسنه وعدله وفعله الحسن».

وعلى الرغم من هذا الإجراء التعسفى الذى قام به سليمان الأول، فقد كان حريصاً على إظهار الاحترام للأزهر ورجاله. ففى أثناء تلك ثمانية الشهور التى قضاها بمصر بعد ان انتهى من عملياته العسكرية، كان يتردد على الأزهر بين الفينة والفينة متبركًا به،ويؤدى فى رحابه صلاة الجمعة، ويوزع الصدقات والخيرات على مجاوريه، كما يقول ابن إياس. ولما عزم سليم الأول على مغادرة مصر حرص على أن يؤدى صلاة الجمعة الأخيرة له بمصر فيه، وأمر بتوزيع الصدقات، ورحل عنها يوم الخميس التالى ٢٣ من شعبان سنة ٩٢٣هـ الموافق ١٠ سبتمبر سنة ١٥١٧م، وعلى قول ابن إياس «خرج على حين غفلة، فلم يشعر به أحد من الناس».

وتم إنشاء منصب شيخ الأزهر فى العصر العثمانى، وليس هناك تحديد مؤكد لتاريخ إنشاء هذا المنصب، والملابسات التى تم فيها. لكن هناك ما يشبه الإجماع على أن ذلك كان سنة ١٦٥٦م، وكان أول شيخ هو الشيخ محمد الخرشى. كان مالكى المذهب، تلقى العلم على يد علماء الأزهر وفيهم والده الشيخ عبد الله الخرشى، والشيخ إبراهيم اللقانى مدرس السيرة النبوية والتاريخ وعلوم اللغة والمنطق. وقد درس بالأزهر، ومن أشهر تلاميذه الشيخ عبد الباقى القليني، الذى تولى مشيخة الأزهر من سنة ١٧٠٨م إلى سنة ١٧١٩م، وكان مالكى المذهب، والشيخ إبراهيم الفيومى، الذى أصبح أيضًا شيخا للأزهر من سنة ١٧٢١ إلى سنة ١٧٢٥، وكان هو أيضا مالكى المذهب. وقد عرف الشيخ الخرشى بالتواضع والزهد والتقشف. وأهم كتبه: فتح

الجليل فى الفقه المالكى، حاشية على إيسا غوجى فى المنطق، الأنوار القدسية فى التوحيد. وظل شيخًا للأزهر إلى أن توفى فى سنة ١٦٩٠م.

وينعته مؤرخنا الكبير الجبرتى بـ «الإمام العلامة، والحبر الفهامة، وشيخ الإسلام والمسلمين، ووارث علوم سيد المرسلين». وعبارة شيخ الإسلام ليست مرادفة لعبارة شيخ الأزهر، ذلك أن الجبرتى يصف كذلك الشيخ زكريا الأنصارى بأنه شيخ الإسلام، وليست هناك أية إشارة إلى أن الشيخ الأنصارى قد تولى مشيخة الأزهر.

نود أن نشير هنا إلى هذه الثقافة متعددة الأوجه والجوانب التى تمتع بها كثير من علماء الأزهر فى العصور الماضية. فها هو ذا الشيخ الخرشى يؤلف فى التوحيد والفقه والمنطق، وهذا هو ذا الشيخ إبراهيم الفيومى من علماء الحديث ومن المتبحرين فى اللغة وعلم الصرف، وأهم كتبه «شرح على العزية فى فن الصرف». وهذا هو ذا الشيخ عبد الله الشبراوى الذى ولى الأزهر بعد الشيخ الفيومى، كانت أهم كتبه: «مفاتح الألطاف» وهو ديوان شعر، «شرح العبور فى غزوة بدر» فى التاريخ، عروس الآداب فى تقويم الأخلاق ونصائح الحكام وتراجم الشعراء «مخطوطة». وولى بعده المشيخة الشيخ محمد الحفنى الذى ألف فى الحديث: «حاشية على الجامع للسيوطى»، فى أصول الفقه: «رسالة فى التقليد»، فى النحو: «حاشية على شرح الأشمونى»، فى التاريخ: «الثمرة البهية فى أسماء الصحابة البدرية». أما الشيخ أحمد الدمنهورى، وكانت ولايته للأزهر من سنة ١٧٦٨ إلى سنة ١٧٧٨م فقد تفقه فى المذاهب الأربعة، وأهم كتبه: «القول المفيد لمعانى درة التوحيد» فى التوحيد، «حلية اللب المصون» فى البلاغة، «الدرة اليتيمة فى الصنعة الكريمة» فى الكيمياء، «رسالة عين الحياة فى استنباط

المياه» فى الجيولوجيا، «القول الصريح فى علم التشريح» فى الطب، «عقد الفرائد» فى الهندسة. أما الشيخ أحمد العروسى، وهو شافعى المذهب، وتولى مشيخة الأزهر من بعد الشيخ الدمنهورى من سنة ١٧٧٨م إلى سنة ١٧٩٣م فقد درس التفسير على الشيخ الشبراوى، علوم الفقه واللغة على الشيخ الصعيدى، التصوف على الشيخ مصطفى البكرى، الرياضيات على الشيخ حسن الجبرتى. وأهم كتبه «شرح على نظم التنوير فى إسقاط التدبير» فى التصوف، «حاشية على الملوى» فى البلاغة. أما الشيخ عبد الله الشرقاوى وتولى المشيخة من ١٧٩٣ إلى ١٨١٢- وسنتكلم عنه لاحقًا- وهو شافعى المذهب، فقد تخصص فى التوحيد والحديث والنحو والتاريخ، وأهم كتبه: «التحفة البهية فى طبقات الشافعية»، «فتح المبدى» فى الحديث، و«الجواهر السنية» فى التوحيد، «مختصر اللبيب» فى النحو، «تحفة الناظر فيمن ولى من الولاة والسلاطين» فى التاريخ.

وينعت الجبرتى منصب «شيخ الأزهر» بقوله «إنه أعظم مناصب العلماء». وكانت السلطات العثمانية شديدة الحذر فى التعامل مع شيوخ الأزهر، حتى تتحاشى إثارة مشاعر المصريين. ويلاحظ أنها لم تعين أبدًا فى هذا المنصب أى عالم عثمانى، بل إنها لم تتدخل أبدًا فى عملية اختيار الشيخ، لكنها تركت الأمور للعلماء يختارون من يرونه الأصلح. ويلاحظ كذلك أنها لم تشترط أن يكون الشيخ حنفى المذهب، مذهبها الرسمى. وربما كان من الغريب أنه لم يتقلد منصب الشيخ أى عالم حنفى طوال حكم الدولة العثمانية الفعلى لمصر، إذا اعتبرنا أن هذا الحكم الفعلى انتهى بالحملة الفرنسية على مصر. وإنما تقلب على المنصب شيوخ شافعيون أو مالكيون أو من لم يعرف لهم مذهب معين كالشيخ الدمنهورى.

وكان تعيين شـيخ الأزهر يتم- كما قلنا- باتفاق العلماء فيما بينهم. ويقام لهـذا حفل كبـير. أما إذا لم يتفقوا واحتدمت المنافسـة بين عالمين، تدخل الأمراء المماليك وقائد أقوى الفرق العسـكرية السـبع التى كانت تتألف منها الحاميـة العثمانية، وعضدوا العالم الذى يحظـى بتأييد الأغلبية من العلماء قبل أن تتطور الأمور وسنفصل ذلك فيما يستقبل من حديث.

وأولى الفتن كانت عقب وفاة الشـيخ محمد النشـرتى شيخ الأزهر فى ٢٨ مـن ذى الحجة سـنة ١١٢٠هـ/ ١٠ مـارس ١٧٠٩م، فتطلع إلى المشـيخة الشيخ عبد الباقى القلينى يظاهره المجاورون فى الكلية الاقبغاوية الذين كانوا يحضرون على الشـيخ النشرتى، وأرسلوا إليه يستحثونه على الحضور، كما تطلع الشيخ أحمد النفراوى إلى المشيخة، وإلى التدريس فى الكلية الاقبغاوية التـى كان يتـولى التدريـس فيها شـيخ الأزهر بحكم منصبـه، ويتنظر على الأوقاف المرصودة عليها. لكن الشيخ النفراوى أسرع فتصدر للتدريس بالكلية الآقبغاوية. لكن المجاورين المقيمين بالكلية أنصار الشـيخ القلينى منعوه عن التدريس، فحشد أنصاره ليلًا ببنادقهم وأسلحتهم، وهاجموا الجامع الأزهر، وأطلقوا النيران داخله، وطردوا أنصار الشـيخ القلينى من الجامع، ثم أغلقوا أبوابـه ثم وجهوا إلى الكلية الآقبغاوية. فحطموا بابها، وأجلسـوا شـيخهم النفراوى فى مقعد شـيخ الأزهر، لكن أنصار الشـيخ القلينى ومريديه هاجموا الجامع الأزهر عصر اليوم التالى فكان صدامًا مسـلحًا بين الفريقين، أسفر عن عشرة قتلى، وعدد ضخم من الجرحى. ومن دواعى الأسف أن نهبت خزائن الطلبة، وحطمت القناديل وأثاث المسـجد فى خلال الصدام. ولم تقم الصلاة بالجامع الأزهر فى ذلك اليوم. وفى اليوم التالى صعد الشيخ النفراوى فى اثنى عشر من أنصاره إلى القلعة، مقر الباشا العثمانى، حاملًا كشفًا بأسماء القتلى،

فأفرط الباشـا فى التجافى عنه، إذ كان رأيه أنه سبب الفتنة وإراقة الدماء، فأنصاره هم البادئون بإطلاق النيران. وكان من سـوء طالع النفراوى أن حضر المقابلـة نقيب الأشـراف، الذى اتهم النفراوى وأنصـاره بأنهم أوقدوا نيران الفتنة، وأن سـلوكه بعيد عن خلق الإسـلام. وانتهت المقابلة بأن أمر الباشا بتحديد إقامة الشـيخ النفراوى، وإيداع الوفد المرافق له بالسـجن، وترحيل الشـيخ محمد شنن إلى بلدته وتحديد إقامته بها. وبهذا استقر الشيخ القلينى فى المشيخة والمدرسة الآقبغاوية.

أما الفتنة الثانية فقد وقعت بعد سبعين سنة ميلادية من الفتنة الأولى. ذلك أن الشـيخ عبد الرحمن بن عمر العريشـى الحنفى قد حدس أن شيخ الأزهر الشيخ أحمد الدمنهورى وقد اشتدت عليه وطأة المرض، سيلاقى ربه بعد أيام لن تطول، فسولت له نفسه أن يدعو جميع المشايخ بحضور شيخ البلد إبراهيم بـك إلى اجتماع وأعلن فيهم أن الشـيخ الدمنهورى قد أقامه وكيلًا عنه. وإن هى إلا أيام حتى انتقل الشـيخ الدمنهـورى إلى الرفيق الأعلى. وكان يناصر الشـيخ العريشى الأمراء والمماليك وعلى رأسـهم إبراهيم بك ومراد بك وكبار المشـايخ وعلى رأسهم الشيخ محمد السـادات. لكن شيوخ الشافعية ساورتهم الريـب، فلم يكن تولى هذا المنصب حنفـى أبدًا، وكان هذا أحد اعتراضاتهم فى مذكرة.

وجاء اعتراضهم الثانى من منطلق أن الشيخ عبد الرحمن بن عمر العريشى «ليـس من أهل البلد»، ذلك أنه ولد بقلعة العريش، وكانت آنذاك تتبع غزة إداريًا، التى بها نشـأ العريشـى وحفظ بعض المتون. عقد مشـايخ الشافعية أولا اجتماعًا ضم الشيخ أحمد العروسى ورشحوا لمشيخة الأزهر الشيخ محمد الجوهـرى، لكنه اعتذر من عـدم القبول، ووعد بنصرتهـم. ينعته الجبرتى

بقوله: «إنه لم يعهد عليه أن دخل بيت أمير قط، أو أكل من طعام أحد قط إلا بعض أشياخه المتقدمين، وكانت شفاعته لا ترد عند الأمراء والأعيان، مع الشكيمة والصدع بالأمر، والمناصحة فى وجوههم إذا أتوا إليه، وهنا أجمع المشايخ على ترشيح الشيخ أحمد العروسى شيخا للأزهر، وبعثوا بوفد منهم فيه الشيخ محمد الجوهرى إلى دار الشيخ البكرى.

وجاء فى مذكرة أشياخ الشافعية أن من بين مشايخ الشافعية علماء أفذاذًا، أغزر علمًا، وأكبر سنًا من الشيخ العريشى، وأن الشيخ العريشى «رجل أفاق»!! وبعثوا بالمذكرة إلى إبراهيم بك ومراد بك. واستاء إبراهيم بك، وقال إذا قضى كبار القوم- قاصدًا نفسه والأمراء المماليك- فليس لصغارهم- يقصد كبار مشايخ الشافعية! أن ينقضوه أو حتى يناقشوه. وتساءل إبراهيم بك ساخرًا ما الأسباب التى تجعل أشياخ الحنفية لا يتسنمون مشيخة الأزهر، أو أن الأحناف ليسوا بمسلمين؟!!

ثم إن مذهب أبى حنيفة النعمان أعرق المذاهب، وهو مذهب الدولة العثمانية الرسمى، والسلطان والباشا العثمانى والأمراء وقاضى القضاة كلهم من الأحناف! وفى النهاية أعلن استماكه بما قضى به، ورد المذكرة إلى أصحابها رافضًا إياها جملة وتفصيلًا.

وهنا رأى الشيخ الجوهرىأن يصعد الموقف ويحرج الأمراء المماليك، فركب جميع المشايخ بغالهم- وكانت هى وسيلة الانتقال لهم، لأنها تمشى الهوينى، مما يليق بوقارهم فى تصورهم- واتجه الركب إلى القرافة، وجلسوا على مقربة من قبر الإمام الشافعى، وقضوا ليلتهم وسط المقابر، حتى إذا ذهبت جموع كثيفة صباح الجمعة إلى المقابر لزيارة ذوى قرباها ولأداء صلاة الجمعة فى مسجد الإمام الشافعى، كالمعتاد، أدركت أن أمرًا جللًا

قد حدث، وسعوا إلى الوقوف عليه. نجحت الخطة، واستفاضت الأنباء، وتقاطرت جموع الشعب إلى المشايخ؛ وانتهت الأخبار إلى المماليك؛ وأن الشيخ الجوهرى يتزعم مشايخ الشافعية، وكان حسن السمعة كما ذكرنا. يقول الجبرتى: «كان للأمراء اعتقاد وميل له، وكذلك نساؤهم وأخواتهم بسبب تعففه عنهم وعدم دخول بيوتهم، ورد صلاتهم، وتميزه بذلك عن جميع المتعممين». وأوضح الأمراء المماليك لمراد بك مغبة مناصرته للشيخ العريشى رغمًا عن مشايخ الشافعية، وحذروه فتنة تصيب المماليك والمشايخ جميعًا؛ بينما ثابر على أغا كاتخدا الجاويشية على محاورة المشايخ. لكنه غادرهم وقد وقر فى ذهنه أنهم لا يريمون موقعهم من المشكلة. وانتقل مراد بك إلى المشايخ راجيًا أن يتزحزحوا عن موقفهم. فتصدى له الشيخ محمد الجوهرى قائلا: «إن مصر بلد الإمام الشافعى، وإن العلماء لم يزيدوا على أن جاءوا إلى الإمام». «وهو يأمرك بذلك، وإن خالفت يخشى عليك!!» وطلب إليه أن يحضر الرداء الرسمى الذى يخلع على كبار الموظفين ليرتديه الشيخ العروسى إعلانًا بأنه قد عين شيخًا للأزهر. فصدع الأمير مراد بك بما سئل فيه.

لكن الشيخ العريشى لم يرضخ ولم يسلم، فذهب محتجًا إلى الشيخ محمد أبى الأنوار السادات، فألبسوه هو الآخر الرداء الرسمى، إيذانًا بتعيينه شيخًا للأزهر! أى إنه أصبح للأزهر شيخان!!

استغل الموقف للأسف الشديد فريقان: المجاورون الشوام ثم المجاورون المغاربة، الذين تمحكوا بقولهم إن شيخ طائفتهم أعلن تأييده للشيخ العريشى، فأثاروا الفتنة ولجأوا إلى الاستفزاز بمنعهم المشايخ والمجاورين الشافعية من دخول الجامع الأزهر.

ولم ييأس الشيخ الجوهرى، وجعل يسعى إلى مناصرة الشيخ العروسى لدى الأمراء المماليك، ولدى كبار المشايخ من أنصار الشيخ العريشى، لكن دون جدوى.

وظلت الأزمة قائمة قرابة سبعة أشهر إلى أن وقع صدام بين أنصار الشيخ العريشى: المجاورون الشوام، والمجاورون المغاربة! ولقى مجاور تركى مصرعه، وسقط جرحى فى الصدام. واشتكى الأتراك إلى الأمير إبراهيم بك، فاستدعى الشيخ العريشى، المتحدث باسم الشوام، اشتكى فقدم العريشى كشفا دون فيه أسماء المجاورين الشوام الذين تسببوا فى الفتنة وزعم أنهم اختفوا لإحساسهم بشناعة جرمهم. لكن إبراهيم بك اكتشف أن الشيخ كان يسخر منه، إذ كانت الأسماء كلها وهمية!! هنالك عقد اجتماعا دعا إليه جميع مشايخ الأزهر، والأمراء المماليك، لكن الشيخ العريشى لم يحضر، ولم يعتذر! وبعثوا فى طلبه فلم يعثر عليه. وهنا أصدر الأميران إبراهيم بك ومراد بك أمرًا بعزله من جميع مناصبه، وتثبيت الشيخ العروسى شيخا للأزهر، وعين الشيخ محمد الحريرى نقيبا للأحناف بدلًا منه، وتقرر ضرورة العثور عليه وإخراجه من مصر جميعًا!! وفر المجاورون الشوام، وأغلق رواقهم عدة أيام، وتقرر قطع مائة رغيف من جرايتهم لتعطى للمجاورين الأتراك كدية للمقتول. وتشفع الشيخ محمد السادات فى الشيخ العريشى،فأمروه بلزوم بيته، لا يتدخل فى أمر. ولم يلبث إلا قليلا بعد هذا القهر النفسى حتى قضى نحبه.

وجعلت الدولة العثمانية- كما قلنا- المذهب الحنفى مذهب مصر الرسمى، إذ كانّ المذهب فى استانبول. لكن الأزهر لم يتأثر بالتغيير من المذهب الشافعى الذى أقره الأيوبيون وحافظ عليه المماليك، فقد كانت المذاهب الأربعة تدرس بالأزهر، غاية الأمر أن بعض المشايخ والطلاب راودتهم الأحلام فى أن تكون دراستهم لهذا المذهب مدخلا إلى تبوئهم مناصب القضاء أو الافتاء.وفى الحق

إن العثمانيين أظهروا احترامًا كبيرًا للإمام الشافعي ومذهبه، وكان الباشوات العثمانيون يحرصون على زيارة ضريح الإمام قبل أن يباشروا مهام المنصب الجديد، وكان بعضهم يعتقد في كراماته كما يعتقد أكثر المصريين، الذين كانوا يعتبرون أن «مصر هي بلد الإمام الشافعي»، منذ أن وفد إليها سنة ٩٩٥هـ/ ٨١٤- ٨١٥م، واتخذ من جامع عمرو بن العاص مقامًا يلقي فيه شروحه في التفسير والحديث والفقه وعلوم اللغة، بل كانت حلقاته في جامع عمرو أشد الحلقات ازدحامًا إلى ان انتقل إلى الرفيق الأعلى ليلة الجمعة ٢٩ من رجب سنة ٢٠٤هـ الموافق ٢ يناير سنة ٨٢٠م.

ثم شيء خطير وقع في مستهل الحكم العثماني لمصر، ألا وهو أن السلطان سليمان المشرع أمر أن يطبق في مصر «اليسق العثماني»، أي قانون الأحوال الشخصية العثماني. وكان من مبادئه ألا يقع الطلاق إلا في المحكمة وبحضور قاضٍ من قضاة المذاهب الأربعة، كما حدد اليسق الرسوم التي تقررت في حالة الزواج والطلاق، فجعل الرسوم على عقد قران البكر ضعف الرسوم المقررة في حالة الثيب، كما رفع الرسوم المقررة على الطلاق.

وترامت الأخبار ببعض نصوص القانون إلى مسامع الجماهير، فثارت ثائرتها، يقول ابن إياس «امتنع الزواج والطلاق، وبطلت سنة النكاح، والأمر لله في ذلك». هنالك تحرك الأزهر، علماؤه ومجاوروه، احتجاجًا على تطبيق القانون، ونظموا مسيرة إلى نائب السلطان في مصر، يقودها كبار علماء المذاهب الأربعة، معهم مائة مجاور، وخاضوا نقاشاً طويلًا معه، موضحين أنهم يرون أن مبادئ اليسق تناقض مبادئ الشريعة الإسلامية، كما ألحوا على ارتفاع رسوم الزواج، قائلين إن الرسول الكريم قد عقد على خاتم فضة، وعلى ستة أنصاف فضة، بل وعلى آية من آيات الكتاب المنزل!! ثم عرجوا

على انتشار موجات الفساد فى مصر، أو كما يقول ابن إياس: «ضعف الإسلام فى هذه الأيام، وتجاهرت الناس بالمعاصى والمنكرات، وتزايد الأمر فى ذلك»، وقالوا إنه كان أجدى أن تلتفت الحكومة العثمانية إلى محاربة المفاسد بدلا من بعثرة الجهد فى تطبيق قانون يخالف الشرع. لكن نائب السلطان صرح بأنه ليس من الأمر فى شىء، وإنما هو منفذ لما أمر به، وهنا تهور أحد المجاورين قائلا: «هذا يسق الكفر»، فأمر نائب السلطان بتسليمه إلى والى القاهرة لعقابه، لولا أن تدخل بعض الأمراء اتقاء تدهور الموقف فأفرج عنه، وأخيرا قال خاير بك نائب السلطان للشيخ شمس الدين اللقانى: «يا سيدى الشيخ أنا أخاف على رقبتى أكثر من رقابكم!! امضوا باسم الله!». لكن أحد العلماء هدده بأنهم سيسافرون إلى استانبول ليطلعوا السلطان على حقيقة الأوضاع فى مصر. وأغلق العلماء أبواب كل جوامع مصر ومساجدها وزواياها. وسارع خاير بك إلى استرضائهم، وأرسل إلى الشيخ شمس الدين يعتذر إليه بأنه لم يكن يعرفه، ويهديه مائتى دينار وأربع بقرات لتوزيعها على مجاورى الأزهر. ثم أرسل بمثل هذا إلى مساجد الإمام الشافعى، الإمام الليث بن سعد، السيدة نفيسة، وغيرها، وإلى عدد من الزوايا والمزارات!!

لكن السلطان سليمان المشرع تمادى، فجعل إجراءات الزواج والطلاق لا تتم إلا بعد موافقة قاضى القضاة العثمانى! وجر هذا موجات عارمة من سخط الجماهير، يغذيها علماء الأزهر، لكن صوتهم جعل يخبو رويدا رويدا فى النطاق الرسمى. بيد أن أحد القضاة هو الشيخ البدرى بدر الدين محمد بن محمد بن محمد بن الزيتونى أحد نواب الشافعية ألف زجلًا هاجم فيه اليسق العثمانى، ورمى العثمانيين بالكفر وسماهم الكفار، واتهمهم بأنهم أفسدوا الأخلاق، وقال بأن البغاء قد انتشر يمارس فى وضح النهار، وأقبل الناس

يتعاطون الحشيش، ويشربون النبيذ والمسكرات، وأبرأ ذمة علماء الأزهر من اليسق العثمانى، وقد نشر ابن إياس جزءًا من هذا الزجل فى كتابه.

وثم حادث خطير آخر وقع فى ربيع الأول سنة ١٢٠٢هـ/ يناير ١٧٨٨م، ذلك أنه بعد عودة حسن باشا الجزائرلى إلى استانبول، ونقض إبراهيم بك ومراد بك اتفاقهما معه، دعا الوالى العثمانى عابدى باشا إلى اجتماع لديوان القاهرة الكبير، ووجه الكلام إلى الشيخ أحمد العروسى، قائلا إن لديه فتوى من شيخ الإسلام فى استانبول بجواز قتال الأمراء المماليك العصاة والمعتصمين بالصعيد، قاصدًا الأميرين إبراهيم بك ومراد بك وأتباعهما، وإنه يريد فتوى تشبهها يصدرها علماء الأزهر، يخرج على أساس منها لمحاربتهم، باذلاً ماله ودمه فى سبيل استئصال شأفتهم. وبعد يومين عقد العلماء برئاسة شيخهم أحمد العروسى، وأصدروا الفتوى التى جاءت على صورة سؤال متعدد الجوانب، وبإجابة فى جملة واحدة. وفى ظل هذه الفتوى أصدر الباشا فرمانًا ديوانيًا أذيع من الجامع الأزهر، وأعد تجريدة لمحاربة المماليك العصاة بالصعيد.

والواقع أن الجامع الأزهر لقى اهتمامًا كبيرًا من جانب سلاطين الدولة العثمانية، والباشوات العثمانيين الذين حكموا مصر، مثلما لقى فى عصر دولتى المماليك البحرية والشركسية، أو يكاد. وكانوا يتعهدون مبانيه بالإصلاح والتجديد والزيادة، فضلا عن الأروقة التى بنوها، وما تطلبته من إنشاء مرافق، وتقديم جراية. وظل الأزهر لا تهدأ فيه الحركة طوال النهار وقطعاً من الليل. ومن أعظم الإنشاءات والتجديدات والإضافات المعمارية التى شهدها الأزهر فى العصر العثمانى تلك التى قام بها الأمير عبد الرحمن كتخدا، بل شمل نشاطه عددًا آخر من أهم المساجد، فقد بنى مشاهد السيدة

زينب، والسيدة سكينة والسيدة فاطمة، والسيدة رقية، الإمام الحسين، وبلغ عدد المساجد التى أنشأها أو جددها وأقيمت فيها الخطبة ثمانية عشر مسجدًا، خلا الزوايا والسقايات والكتاتيب، والأحواض، والقناطر، والدور التى أقامها للسيدات الفقيرات والمنقطعات، وكل هذا يتضاءل إلى جوار ما قام به فى الجامع الأزهر! ! وامتد نشاطه المعمارى إلى بلاد الحجاز حين كان مجاورا هناك: فسمى «صاحب الخيرات والعمائر فى مصر والشام والروم».

يقول الجبرتى: «ولو لم يكن له- أى للأمير عبد الرحمن كتخدا- من المآثر إلا ما أنشأه بالجامع الأزهر من الزيادة والعمارة التى تقصر عنها هم هم الملوك، لكفاه ذلك».

وكان من مظاهر التقدير العثمانى لعلماء الأزهر حرص السلطة العثمانية على عدم المساس بنظام « الرزق الإحباسية»، وهى الأراضى الزراعية التى حبست أو وقفت للإنفاق من ريعها على المساجد والزوايا والمدارس، وغيرها من وجوه البر. وكانت هذه الأراضى معفاة من الضرائب، وكان علماء الأزهر هم المتنظرين على معظمها.

وبالطبع كانت تدر عليهم دخلًا جيدًا. وظلت الأمور على ما هى عليه إلى أن تولى محمد على حكم مصر فجرد العلماء من هذا الامتياز، وكان هذا سببًا رئيسًا فى وقوع الصدام بينه وبينهم.

والواقع- كما يصف الجبرتى- أنه بقدر ما يكون الباشا التركى ملمًا بالثقافة العربية أو اللغوية أو الأدبية، كان التقارب بينه وبين علماء الأزهر. وكنموذج لمثل هذا الباشا المثقف كان عبد الله باشا الكيورلى زاده، الذى ولى مصر نائبًا عن السلطان من ١١٤٣- ١١٤٤هـ/ ١٧٣٠ - ١٧٣٢م. كان له ديوان شعر، واهتم بتنفيذ الشريعة، وأغلق محلات بيع الخمور وشربها،

وأوصد الأماكن التى كان النسوة الساقطات يترددن عليها فى بولاق وباب اللوق ومصر القديمة وحى ابن طولون. وقد مدحه الشيخ عبد الله الشبراوى وبعض الشعراء والمصريين، كما وطد علاقته مع الشيخ أحمد بن أحمد بن عيسى العماوى المالكى، الذى يصفه الجبرتى بأنه: «الإمام العالم العلامة، والعمدة الفهامة، أستاذ المحققين، وصدر المدرسين. تصدر للإقراء والإفادة فى الجامع الأزهر، وكان كثير الاطلاع، مستحضرًا للأصول والفروع، تلقى عنه غالب أشياخ العصر، وحضروا دروسه الفقهية والمعقولية». وقد قرأ الباشا على الشيخ العماوى صحيح البخارى، ومسلم، والموطأ، وسنن أبى داود، وابن ماجه، والترمذى، والمواهب، وألفية المصطلح. وقد منحه الشيخ فى النهاية إجازة علمية مكتوبة بخط يده، نشرها الجبرتى كاملة. ويتضح من هذه الإجازة أن عبد الله باشا كان له ميل طبيعى إلى التوحيد والحديث والفقه، وإلى علوم اللغة والبلاغة والمنطق. وفى ختام الإجازة حرص الشيخ العماوى على أن يسدى للباشا النصح بالبر والتقوى، وأن يردد يوميا دعاء معينًا.

وكما كان الأزهر مقصد كبار العلماء فى عصر المماليك مثل ابن خلدون، كان كذلك فى عصر الدولة العثمانية، فقصد إليه علامة المغرب شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الشهير بالمقرى سنة ١٠٢٧هـ/ ١٦١٨م، وامتدت حياته فى مصر إلى أن لقى ربه فى جمادى الآخر سنة ١٠٤١هـ/ يناير ١٦٣٢م. وقد لازم التدريس فى الأزهر، وألقى معظم دروسه فى الحديث، وأضاف على نفائس المخطوطات بمكتبة رواق المغاربة، التى تبلغ عدتها نحو ثمانية ألف مجلد حواشى وتعليقات وشروحًا عديدة وضافية. وأنتج فى مصر سفريه الخالدين: «نفح الطيب من غصن الأندلس

الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب»، الذى يتألف من أربعة مجلدات ضخمة تناولت تاريخ وجغرافية الأندلس. ويعد أقيم المصادر العربية عن تاريخ الأندلس والأدب الأندلسى. «أزهار الرياض فى أخبار القاضى عياض»، وأثبت فيه بعض الوثائق المتعلقة بسقوط غرناطة والعرب المتنصرين ووضع المقرى إلى جانب هذين السفرين الهائلين عدة رسائل دينية وأدبية ألف معظمها فى القاهرة.

كما قدم مصر كذلك شيخ الإسلام فى الديار الشامية- كما تصفه بعض المصادر المعاصرة- عبد الغنى بن إسماعيل بن أحمد بن إبراهيم النابلسى الدمشقى فى جمادى الأولى سنة ١١٠٥هـ/ أواخر ١٦٩٣م، وتوفى سنة ١١٤٣هـ عن ثلاث وتسعين سنة، كما يقول الجبرتى، الذى ذكره على رأس «أعيان العلماء والأكابر والعظماء الذين انتقلوا إلى رحاب الله»، وسجل انطباعاته عن زيارة الأزهر فى كتابه المخطوط. «الحقيقة والمجاز فى رحلة بلاد الشام ومصر والحجاز».

وعالم ثالث هو محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق الشهير بمرتضى الحسينى الزبيدى الحنفى. وفد إلى الأزهر سنة ١١٦٧هـ/ ١٧٥٤م، وكان متبحرًا فى فقه اللغة العربية وفى الحديث. حضر دروس الشيوخ فى الأزهر، وأجازوه وشهدوا له بالعلم والفضل. ثم أنقلب أستاذا يلقى دروسه فى جامع شيخون بالصليبة، وفى مسجد الحنفى، وفى بيوت الأمراء والأعيان. ووضع أثناء إقامته بالقاهرة شرحه الشهير للقاموس المحيط وسماه: «تاج العروس من شرح جواهر القاموس»، وقد استغرق هذا العمل أعوامًا طوالًا. وشرح كذلك بعض أجزاء من «إحياء علوم الدين» للغزالى، كما ألف كتبًا ورسائل فى علم الأنساب والأسانيد، وتخاريج الأحاديث. وجهت إليه الحكومة العثمانية فى

استانبول الدعوة لزيارتها، لكنه اعتذر لكثرة ارتباطاته العلمية، كما كاتبه حكام الحجاز واليمن وبغداد والبصرة والشام والسودان والجزائر والمغرب، واعتقد فيه المغاربة حتى إنه إذا مر أحدهم بمصر فى طريقه إلى الحجاز ولم يزره أو يصله بشىء اعتبر حجه ناقصاً!! ظل بالقاهرة إلى أن وافاه الأجل فى شعبان سنة ١٢٠٥هـ/ ١٧٩١م.

ثم رحالة عربى أندلسى أقام بمصر زهاء سبعة أشهر فى سنة ١٤٠٦ - ١٤٠٧هـ/ ١٦٣٦م. تردد خلالها على الأزهر وتوطدت صلاته بهم، فأعجب بعلمهم الوافر وأشاد بفضائلهم، وضع فى القاهرة كتاب: «رحلة الصحاب إلى لقاء الأحباب»، وله كتاب ثان هو: «ناصر الدين على القوم الكافرين، وهو السيف الأشهر على كل من كفر». تكلم فيه باستفاضة عن العالم الأزهرى الكبير الشيخ نور الدين أبى الإرشاد على بن محمد بن عبد الرحمن الأجهورى، فوصفه بأنه من أكبر علماء المذهب المالكى، وأن شهرته امتدت إلى البلاد الإسلامية. وهذا الرحالة هو الشيخ شهاب أحمد ابن قاسم الحجارى.

نود أن نشير فى نهاية هذا الفصل إلى كتاب «دور الأزهر السياسى فى مصر إبان الحكم العثمانى» للدكتور عبد الجواد صابر إسماعيل، الذى عرض لقصة «اليسق العثمانى» التى أوردناها، كما عرض لمواقف وأحداث متعددة، سنكتفى بتلخيص واحدة منها: لشهرتها واستفاضة الحديث عنها بين بعض الباحثين.

ذلك أنه لما مات إسماعيل بك شيخ مصر فى طاعون سنة ١٢٠٥هـ/ ١٧٩١م وتولى مشيخة مصر الأمير عثمان بك طبل، تطلع إبراهيم بك ومراد بك إلى العودة إلى القاهرة بعد نفيهما عنها، وبعثا برسائلهما إلى علماء مصر

وباشـا مصر، وشـيخ مصر، وأظهروا التوبة والاسـتغفار. واسـتقر الرأى فى الديـوان العالى برئاسـة محمد عزت باشـا على أن يكتبـوا إلى الأميرين بأن يرسـلا مـا عليهما من المقـررات الأميرية للدولة، ويرجعـا إلى الأماكن التى حددها لهما السلطان، وأن يرسلا الأموال والغلال الأميرية. فإن فعلا، بعث باشـا مصر يطلب الإذن من السلطان بعودتهما إلى القاهرة. وكلف السيد عمر مكرم بإبلاغهما ونجح السـيد عمر مكرم فى مسـعاه، وبعث السلطان برسالة تضمنت العفو عنهما.

لكنهما بعد سنتين عادا إلى سيرتهما الأولى! إذ أرادا تزويد جنودهما بدواب السفر لمهاجمة العربان المنتشرين فى الصحراء الشرقية والغربية. وهاجم مراد بك بجنوده عرب الصوالحة وقتل منهم نحوًا من خمسـة وعشرين، ثم فرض على باقى القبائل فى أبى زعبل إتاوة، ولم يقبل شفاعة شيخ شيوخ القبائل، بل أمر ببطحه أرضًا، وضربه بالعصى!!

وفـى الوجـه البحرى قام جنود محمد بك الألفـى بأعمال نهب فى قرية كانت من التزام شـيخ الأزهر عبد الله الشبراوى، فاتجه أهلها مع أهل قرية أخـرى منهوبة إلى شـيخ الأزهر، فبعث الشـيخ إلى إبراهيم بـك ومراد بك ليعيـدا ما نهبه رجال محمد بك الألفى فلم يسـتجيبا، فدعا الشـيخ الأهالى والطـلاب والتجـار إلى ثورة عارمـة، فأغلق الطلاب أبـواب الأزهر، وأغلق التجار متاجرهم، واحتشـد النـاس فى الجامع الأزهر، وقاد الشـيخ وكبار العلمـاء الجموع الهائلة، وعقدوا اجتماعا فى بيت الشـيخ أبى الأنوار محمد السادات وبعث إليهم إبراهيم بك أولا بأيوب بك، لكن الموقف لم يحل.

وعاد شيخ الأزهر وعلماؤه إلى الجامع الأزهر، وأمروا الجماهير بالبقاء حول الجامع وأدرك إبراهيم بك خطورة الموقف، فبعث إلى علماء الأزهر بأنه لا يقر

مـا حدث، مثلهم، وأنه ليس له يـد فيما حدث. وبعث إلى مراد بك يبصره بخطـورة تصرفاته وعواقبها الوخيمة. وفى اليوم الثالث للثورة نزل والى مصر صالح باشـا من القلعة إلى منزل إبراهيم شـيخ مصر- بعد أن تخلى له عنها عثمان بك- وعقد مجلسـاً حضره كبار علماء الأزهر، وقاضى القضاة، وعدول محكمة الباب العالى ليسجلوا شروط الصلح. وتم إعداد وثيقة جاء فيها تعهد المماليك بصرف المرتبات والجرايات والعلوفات لأربابها، وتعهدهم بإعداد كل ما يتعلق بركب الحج وتسـييره على صفته القديمة، وتعهدهم بإرسـال غلال الحرمين الشـريفين وأموالهما المقررة كل عام فى المواعيد المحددة، تعهدهم بتسليم الغلال الأميرية المستحقة للشون الأميرية فى مواعيدها، تعهدهم بإلغاء جميع المظالم والكاشـفيات والمكوس الجارية فى البنادر والموارد والمقررة على المآكل، تعهدهم بعدم فرض مظالم جديدة زيادة على ما هو مسجل فى دفاتر الأمـير محمد بك أبى الذهب المتوفى، تعهدهم بإزالة ما فرضه إسماعيل بك شيخ مصر المتوفى من مظالم، تعهدهم بكف أيدى أغواتهم وكشافهم عن أخذ أموال الناس وأمتعتهـم بالباطل، وعن المظالم التى دمروا بها القرى والبلدان وأفقـروا أهلها، وتعهدهم بصرف المرتبات والجرايات المسـتحقة لطلبة العلم والعلماء والفقهاء والقراء، تعهدهم بإجراء النفقات المسـتحقة للجامع الأزهر، وأروقته وتجديد فرشـه وأروقته والعناية بالمياه والإنارة فيه، وتعيين الخدم، وتزويـد المطبخ بما يحتاج إليه من مأكولات، تعهدهم بترحيل البحارة الذين أقامهم إسماعيل بك فى سواحل بولاق لكف أذاهم عن الأهالى، تعهدهم بعدم التعرض لأشـراف مصر، وما ينشأ من خلاف معهم يرد إلى نقيبهم، تعهدهم بعدم التعرض لنواب الشـريعة الإسلامية والقضاة وعدم التدخل فى أعمالهم. وجميع أمورهم وأحوالهم تنتهى إلى قاضى القضاة، تعهدهم بتعمير السـواقى

السبع التى تدفع بماء النيل فى مجرى العيون، لينتفع بها أهل القلعة، تعهدهم بعدم بيع أى شىء من غلال مصر إلى الكفار أعداء الدولة العثمانية، تعهدهم بمنع أية مظلمة عن العباد من الآن، وفيما يستقبل من الزمان، وإعلان الأمراء أنهم تابوا عما اقترفوه من المظالم، وتعهدهم بعدم مخالفة الجماعة وأنهم سيسيرون فى الناس سيرة حسنة، وسيشحذون هممهم لتنفيذ ما اشترطه العلماء عليهم.

وتم الاتفاق فى الوثيقة على أن أى أمير يخل ببنود هذا الصلح أو يتوقف عن صرف الحقوق إلى أربابها، أو يسعى إلى إبطال شىء منها فإن سادتنا العلماء وأرباب السجاجيد والأمراء يستخلصون منه هذه الحقوق، مهما كان منصبه. وأخيرًا يقر الأميران إبراهيم بك ومراد بك بكل ما جاء بهذه الوثيقة ويتعهدان بتنفيذها بالطرق الشرعية.

ووقع الأميران إبراهيم بك ومراد بك على الوثيقة وختماها بخاتميهما، واعتمدها والى مصر صالح باشا، وأصدر منها فرمانًا، كما وقع عليها قاضى قضاة مصر وعدول (قضاة) محكمة الباب العالى، وكان ذلك فى شهر ذى الحجة سنة ١٢٠٩هـ/ يونيو ١٧٩٥م.

ويشير الدكتور عبد العزيز الشناوى إلى إسراف بعض الباحثين فى تقييم هذه الحجة ومقارنتها بوثيقة العهد الأعظم الإنجليزية Magna Carta التى أصدرها الملك جون سنة ١٢١٥م. أما الأستاذ العقاد فيعلق عليها بما معناه إن وثيقة كتلك الوثيقة التى حرص علماء الأزهر على أن يضمنوها الحقوق العامة وحقوق الإنسان لو جاءت فى تاريخ إحدى الدول الأوروبية لأقاموا لها احتفالاً فى كل عام.

***